ولم يقتصر التعليم للفتـاة على المرحلتين، الابتدائية والاعدادية، بل والثانوية أيضاً؛ ثمّ انتشر التعليم الجامعي، وبالذات منذ أواسط السبعينات. ففي بلد مثل سوريا، حيث التعليم الجامعي فيه مجانياً تقريباً، ازداد انتساب الفتيات الى الجامعات والمعاهد المتوسطة؛ وبنسبة أقل في الاردن، بسبب تكـاليف التعليم الجـامعي؛ وكذلك في لبنان. أمّا بالنسبة الى أبناء الفلسطينيين المقيمين في الدول النفطية، فقد سمحت الحالة المالية للعائلات بتحمّل أعباء التعليم الجامعي بالنسبة الى الفتيات، في الوقت الذي استقـطبت الجامعات المصرية الطالبات من الأرض المحتلة بشكل واسع، اضافة الى التحاق نسبة غير قليلة من الفتيات بالجامعات في الدول الاشتراكية، ضمن بعثات دراسية، من طريق دوائر منظمة التحرير الفلسطينية. وبهذا الانجاز لم تعد مشكلة المرأة الفلسطينية هي تحصيل العلم، بل ارتقى طمـوحهـا الى تطوير مستوى وعيها الثقافي، والنضوج الاجتماعي، واختيار حقول العلم المختلفة، تلك المجالات التي كانت مقتصرة على الذكور، كالطب والصيدلة والهندسة وعلوم الكمبيوتر والعلوم المخبرية، وغيرها من حقول العلم الواسعة.

ولا شك في ان تقدم الوعي الثقافي لدى المرأة ساهم في قدرتها على تحسّس المشكلات الاجتماعية لديهـا، وسـاهم مسـاهمـة ذاتية في تغيير أوضاعها داخل الأسرة، واثبات كينونتها، وحرية رأيها، واختيارها لمستقبلها العملي، والحياتي.

العمل: كما حدث في مسألة التعليم وتبدل المفهوم الاجتماعي ازاءه، حدث بالقدر عينه تقريباً، تطور على صعيد عمل المرأة، بصفته حاجة اجتماعية ضرورية. وبات من الطبيعي ان يكون العمل هو المسـألة المبـاشرة بعد الحصول على الشهادة التعليمية، سواء الجامعية أو المهنية، أو اللجوء الى التدريب المهني في المعاهد الخاصة، لهدف الحصول على عمل. وباتت المرأة تشكّل عنصراً هاماً في الأسرة، لجهة تحسين الدخل وزيادته. وهذا التطور، لجهة ادماج المرأة كعنصر منتج، غيّر في المفهوم التقليدي لوضعها. ولم يعد اختيار العمل، أو اقتصاره على حقول محددة، مشكلة كما في السابق، بل عملت المرأة في الأعمال الممكنة كافة، سواء الأعمال التخصصية العلمية، أو المهنية اليدوية، أو كعاملة في المصانع والصناعات الزراعية. وبعد ان اصبح العمل بالنسبة الى المرأة أمراً مسلّماً به، تحوّل تطلعها الى معالجة المشكلات الناجمة عن كونها امرأة عاملة، كحضانة الأطفال وأعمال البيت بما هي أعباء مرهقة اضافة الى عملها خارج البيت، الأمر الذي دفع المجتمع الى الاستجابة لتحسين شروط عمـل المـرأة، حيث نرى ان غالبية المؤسسات، سواء في حقل التعليم أو المصانع أو المستشفيات ومجالات العمل الأخرى، تلجأ الى انشاء دور حضانة، من أجل رعاية أبناء وبنات المستخدمات فيها، كما حدث في سوريا والعراق، وبنسبة أقل في دول الخليج والأردن. كما استفادت المرأة من انضوائها في العمل النقابي، وبدأت بطرح مطالبها لتحسين وضعها كامرأة عاملة، لجهة تأمين الأجر المساوي لحجم العمل، واقتطاع اجازة الأمومة والولادة بأجر مدفوع، وخدمات التأمين الصحي، والضمان الاجتماعي، وهي خدمات ساهمت في دخول المرأة ميدان العمل بشكل واسع.

تطور مكانة المرأة

ان وضع المرأة الفلسطينية المعاصرة، الذي نشير اليه، ينطلق من نقطة أعلى. لم يعد الحديث عن مفاهيم التخلّف الاجتماعي والقهر بالمعنى الفج هو ما يميّز وضع المرأة الاجتماعي، وان كانت لا تزال تعاني من رواسب المفاهيم التقليدية. ولا نستطيع القول، أيضاً، ان هذه المشكلة قد حلّت، وباتت مكانـة المـرأة الفلسـطينيـة داخـل الاسرة في المستـوى الذي نطمح اليه. ولكن حجم المشكلات